



تعقبات الإمام ابن حزم على الإمام مالك في أحكام النكاح، نماذج مختارة

٢- أ.م.د. ظاهر فيصل بديوي

١- السيد خليل إبراهيم حميد

جامعة الأنبار/ مركز الدراسات الاستراتيجية

جامعة الأنبار/ كلية العلوم الإسلامية

الملخص

١- الإيميل:

qqww.mn545@gmail.com

٢- الإيميل:

dhair.faysal@uoanbar.edu.iq

DOI: 10.34278/aujis.2022.176034

تاريخ استلام البحث: ٢٩ / ٨ / ٢٠٢١م

تاريخ قبول البحث للنشر: ٤ / ١١ / ٢٠٢١م

تاريخ نشر البحث: ١ / ١٢ / ٢٠٢٢م

الكلمات المفتاحية:

تعقبات، ابن حزم، الإمام مالك

إن من أشهر التعقبات على أئمة الفقه، هي ما تعقب به ابن حزم على الإمام مالك، في كتابه المحلى بالآثار، حيث اشتمل هذا الكتاب على العديد من التعقبات على فقهاء المذاهب الأربعة، ومنهم الإمام مالك رحمه الله تعالى، فاخترت موضوع: (تعقبات الإمام ابن حزم على الإمام مالك في أحكام النكاح نماذج مختارة، دراسة مقارنة). وكانت منهجيتي في الكتابة على النحو الآتي: أخرجت نص الإمام مالك كما نقله ابن حزم في كتابه المحلى، ومن ثم رجعت إلى المصادر المعتمدة عند المالكية في توثيق المسألة التي هي محل الدراسة، لبيان دقة نقل ابن حزم، وفي حالة عدم دقة النقل عقيبت على ذلك بأنه نص متجزأ أو منسوب إلى الإمام مالك، أو قد يكون لأحد طلابه. والتعقبات التي قمت بدراستها تتعلق حصراً بنص الإمام مالك وأقواله، دون التعرض إلى أقوال طلابه أو فقهاء المذهب الآخرين. ونقلت تعقب ابن حزم على تلك المسألة، ثم أردفتها بتحرير محل النزاع، ذكرا الخلاف بين الفقهاء فيها. وقدمت قول الإمام مالك في المسألة عند ذكر الأقوال والمذاهب فيها.

©Authors, 2022, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>.



TRACKS OF IMAM IBN HAZM ON IMAM MALIK IN THE PROVISIONS OF MARRIAGE - SELECTED MODELS

¹ **Mr. Khaleel Ibraheem Hameed**

University of Anbar - College of
Islamic Sciences

² **Asst. Prof. Dahir Faisal Bdeewi**

Anbar University / Center for
Strategic Studies

Abstract:

Among the most famous traces of the imams of jurisprudence, is what Ibn Hazm tracked on Imam Malik, in his book Al-Muhalla at-Athar. Ali Imam Malik in the Rulings of Marriage Selected Models - A Comparative Study). Methodology My approach to writing was as follows: I extracted the text of Imam Malik as transmitted by Ibn Hazm in his book Al-Muhalla. then went back to the sources approved by the Malikis in documenting the issue that is the subject of the study, to show the accuracy of Ibn Hazm's transmission, and in the event of inaccuracy of the transmission, I commented that it is a fragmented text or attributed to Imam Malik, or it may be one of his students. The traces that I have studied relate exclusively to the text and statements of Imam Malik, without referring to the statements of his students or other jurists of the school of thought. then quoted Ibn Hazm's follow-up on this issue, then added it to editing the subject of the dispute, mentioning the disagreement among the jurists in it. then presented the statement of Imam Malik on the issue when mentioning the sayings and schools of thought in it.

1: Email:

qqww.mn545@gmail.com

2: Email

dhair.faysal@uoanbar.edu.iq

DOI: 10.34278/aujis.2022.176034

Submitted: 29 /8 /2021

Accepted: 4/11 /2021

Published: 1/12/2022

Keywords:

Tracks, Ibn Hazm, Imam Malik, rulings on marriage, comparative jurisprudence

©Authors, 2022, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه... وبعد.

فإن من أشهر التعقبات على أئمة الفقه، هي ما تعقب به ابن حزم على الإمام مالك، في كتابه المحلى بالآثار، حيث اشتمل هذا الكتاب على العديد من التعقبات على فقهاء المذاهب الأربعة، ومنهم الإمام مالك رحمه الله تعالى، فاخترت موضوع: (تعقبات الإمام ابن حزم على الإمام مالك في أحكام النكاح نماذج مختارة، دراسة مقارنة).

المنهجية المتبعة:

كانت منهجيتي في الكتابة على النحو الآتي:

١. أخرجت نص الإمام مالك كما نقله ابن حزم في كتابه المحلى.
٢. رجعت إلى المصادر المعتمدة عند المالكية في توثيق المسألة التي هي محل الدراسة، لبيان دقة نقل ابن حزم، وفي حالة عدم دقة النقل عقيبت على ذلك بأنه نص متجزأ أو منسوب إلى الإمام مالك، أو قد يكون لأحد طلابه.
٣. التعقبات التي قمت بدراستها تتعلق حصراً بنص الإمام مالك وأقواله، دون التعرض إلى أقوال طلابه أو فقهاء المذهب الآخرين.
٤. نقلت تعقب ابن حزم على تلك المسألة، ثم أردفتها بتحرير محل النزاع، ذاكرة الخلاف بين الفقهاء فيها.
٥. قدمت قول الإمام مالك في المسألة عند ذكر الأقوال والمذاهب فيها.

الخطوة:

وأما خطتي في الكتابة، فكانت على النحو الآتي: المقدمة، وهي التي بين أيدينا. تمهيد في: مفهوم التعقبات وأهمية دراستها، المطلب الأول: فسح النكاح بعد صحته، المطلب الثاني: تزويج المريض، المطلب الثالث: نكاح المحلل، المطلب الرابع: النكاح على شرط.... والحمد لله أولاً وآخراً.

تمهيد:

في مفهوم التعقبات والنكاح والطلاق

أولاً: تعريف التعقبات:

أما التعقب في اللغة: فهو مشتق من الفعل (عَقَبَ يَعْقِبُ) ويقال عقبته يعقبه عقباً وعقوباً إذا خلفه وكل ما خلف شيئاً فقد عقبه، وعقب فلاناً فلاناً إذا جاء بعده ومنه قولهم: العدة تعقب الطلاق، أي: تتلوه وتتبعه، والتعقب انصرافك راجعاً من أمر أدركته، والمعقب الذي يتتبع عقب إنسان في طلب حق أو نحوه ومنه تعقب الخبر تتبعه وفي الأمر معقب، أي: تعقب، ويقال تعقب الأمر: إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية، والتعقب: التتبع لإظهار الخلل أو الخطأ والتعقب ما يثبتته بعد التتبع إصلاح الخطأ أو سد الخلل^(١).

يتضح لنا مما سبق: أن التعقب في اللغة له معان عدة، أهمها: الرجوع، والتدبر، والنظر، والتتبع، وإصلاح الخطأ أو سد الخلل.

وأما التعقب اصطلاحاً: فلم أجد من عرف التعقب تعريفاً اصطلاحياً دقيقاً من الباحثين القدامى، لكن وجدت تعريفاً اصطلاحياً لأحد الباحثين المعاصرين، بأنه: نظر العالمٍ استقلالاً في كلام غيره أو كلامه المتقدم، تخطئةً أو استدراكاً^(٢).

ثانياً: أهمية دراسة التعقبات

من خلال كتابتي لهذا البحث وجدت أن لدراسة التعقبات أهمية كبيرة أذكر أهمها فيما يلي:

(١) ينظر: العين: ١٧٨/١ مادة (عقب)، المحكم والمحيط الأعظم: ٢٣٨/١، لسان العرب: ٦١٩/١، تاج العروس من جواهر القاموس: ٤٠٠/٣، القاموس الفقهي: ٢٥٤/١، معجم لغة الفقهاء: ١٣٦/١.

(٢) ينظر: تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب (من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي) ص ٣٥-٣٦، رسالة ماجستير للطالب منصور سلمان.

- ١- أن الإنسان مهما بلغ من مرتبة علمية، فإن الخطأ والنقص ملازم له فيما يكتب ويؤلف، وأن الكمال لكتاب الله، وأن كل واحد يؤخذ منه ويرد إلا النبي ﷺ.
- ٢- معرفة مكانة العلماء العلمية والقدر الذي عليه ذلك العالم الناقد الذي قل الخطأ في أقواله ومؤلفاته، مما يعطي الباحث الثقة في كثير من أقواله التي لم يتبين له فيها وجه الصواب.
- ٣- يتبين لنا من خلال دراسة التعقبات بعد علماء الإسلام عن التقليد، بل إن التحري والبحث والتثبت كان شعارهم.
- ٤- معرفة الأحاديث التي يترتب عليها العمل أو ترك العمل بها، كما يتبين لنا ذلك من خلال تعقبات ابن حزم على الإمام مالك، فإن ابن حزم حكم على بعض ما استدل به الإمام مالك من الأحاديث بالضعف، ووجدته قد حكم على بعض الأحاديث بالصحة لغيره من العلماء.
- ٥- تزويد المكتبة الإسلامية بكثير من الكتب المفيدة التي فيها تحقيق الكثير من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء.
- ٦- معرفة الكثير من المصادر التي اعتمد عليها الأئمة السابقون، والتي فقد الكثير منها.
- ٧- معرفة أقوال العلماء التي اندثرت مذاهبهم غير الأئمة الأربعة، كمذهب أبي ثور وسفيان الثوري وغيرهم، كما سيتبين لنا ذلك من خلال هذا البحث.

ثالثا: تعريف النكاح:

أما النكاح لغة: فهو الوطء في لغة العرب، وقيل للتزويج نكاح؛ لأنه سبب للوطء المباح، وقيل الضم والجمع، ويأتي النكاح بمعنى الوطء، وقد يكون العقد، والنكاح المتزوج أو المتزوجة^(١).

وأما النكاح اصطلاحاً: فهو عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة والمباشرة والتقبيل والضم، وقيل: هو عقد وضعه الشارع ليفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة، وحل استمتاع المرأة بالرجل^(٢).

رابعا: تعريف الطلاق:

أما تعريف الطلاق في اللغة: فهو مأخوذ من الفعل طَلَّقَ. والَطَّلَقُ: طَلَّقُ المَخَاضَ عِنْدَ الْوِلَادَةِ. وَالطَّلَاقُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَقَدْ طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ تَطَلَّقُ طَلْقًا، وَطَلَّقَتْ بِضْمِ اللَّامِ مِنَ الطَّلَاقِ، وَطَلَّقَتْ بِفَتْحِ اللَّامِ جَائِزًا، وَمِنَ الطَّلَاقِ يُقَالُ امْرَأَةٌ طَالِقٌ بِغَيْرِ هَاءٍ. وَالطَّالِقُ مِنَ الْإِبِلِ: الَّتِي طُلِّقَتْ فِي الْمَرْعى وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي لَا قَيْدَ عَلَيْهَا...

والطلاق اصطلاحاً: عرفه الحنفية: بأنه رفع الحل الذي به صارت المرأة محلاً للنكاح، والمالكية: بأنه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته، والشافعية: بأنه حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، والحنابلة: بأنه حل قيد النكاح^(٣).

(١) لسان العرب: ١٦٥/٣، المعجم الوسيط: ٤٠٧/١، تهذيب اللغة: ١٠٣/٤ مادة (ن ك ح).

(٢) فتح القدير: ٣٣٩/٢، مغني المحتاج: ١٢٣/٣.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٦٠٦/٢، المبسوط للسرخسي: ٢/٦، البحر الرائق: ٤١٠/٣، مواهب

الجليل: ٢٦٨/٥، فتح الوهاب: ١٢٤/٢، مغني المحتاج: ٢٧٩/٣، المغني لعبدالله بن قدامة:

٢٣٣/٨، كشف القناع للبهوتي: ٢٦٦/٥.

المطلب الأول:

فسخ النكاح بعد صحته

ذكر ابن حزم عن الإمام مالك قوله: "ترد المرأة من الجنون، والجذام، والبرص، وداء الفرج - إذا تزوجها ولم يعلم بذلك - فإن دخل بها فلها الصداق ويرجع به على وليها إن كان أخا أو أبا بما دلّسا عليه، فإن كان الذي زوجها ابن عمها، أو مولى - لا علم لهم بشيء من أمرها - فلا غرم عليهم ويرد الصداق، إلا قدر ما يستحل به مثلها، وهو ربع دينار، فقط... وللمرأة مثل ذلك إذا تزوجها وبه هذه الأشياء، إذا كان الجذام الذي به بينا ولا يفرق بينها وبين الأبرص... ولا ترد إلا من العيوب الأربعة، لا ترد من العمى، ولا من السواد، إلا أن يشترط صحتها فتزد، ولا شيء عليه من الصداق قبل الدخول، وأما بعد الدخول فلها الصداق، ويرجع به على الولي الذي أنكحها، وكذلك إن تزوجها على نسب فوجدها غير رشيدة"^(١).
وتعقب عليه ابن حزم بقوله: "وقول مالك لا يحفظ عن أحد قبله، وهذا قول لا يسوغ التمويه به"^(٢).

تحرير محل الخلاف:

اختلف الفقهاء في العيوب التي يفسخ الزوج بها النكاح من زوجته، وما تستحقه من صداق، على ثلاثة أقوال:
القول الأول: للرجل رد المرأة بالعيوب التالية: الجنون، والجذام، والبرص، والبخر، وداء الفرج؛ وهو القرن، والرثق، والإفشاء، وهو أن يكون المسلكان واحداً. وللمرأة أن ترد النكاح بالعيوب التالية في الرجل: الجنون، والجذام، والعنة والبرص، وهو قول الإمام مالك^(٣).

(١) المحلى: ٢٨٥/٩، وينظر: الرسالة للقيرواني: ٩٥، التاج والإكليل: ١٤٥/٥.

(٢) المحلى: ٢٨٥/٩.

(٣) ينظر: الحجة على أهل المدينة: ٣١٧/٣، المدونة: ١٤٢/٢، التلقين في الفقه المالكي:

١١٨/١.

القول الثاني: للرجل أن يفسخ النكاح إذا وجد بالمرأة العيوب التالية: الجنون، والجذام، والبرص، والقرن، والرتق. والمرأة فسخ النكاح إذا وجدت بالرجل العيوب التالية: الجنون، والجذام، والبرص، والجب، والعنة، وبهذا قال الحنفية والشافعية والحنابلة^(١).

القول الثالث: لا يفسخ النكاح بشيء من العيوب سواء بجنون، أو جذام، أو برص، ولا بعنة، ولا بداء فرج، ولا بشيء من عيوب النكاح، لا قبل الدخول ولا بعده، وأنه إن طلق قبل الدخول فلها نصف الصداق ولها بعد الوطء جميعه، وهو ما ذهب إليه ابن حزم^(٢).

أدلة أصحاب القول الأول:

١. استدلوا بالحديث النبوي الشريف: «وفر من المجذوم كما تفر من الأسد»^(٣).

وجه الدلالة: الحديث واضح في الأمر بالابتعاد عن المجذوم، وعام يشمل الزوجة وغيرها.

وأجيب عنه: ليس على الأمر بالفرار، ثم لو كان كذلك فافسخوا النكاح بحدوثه بعدهما بعد سنين - وهم لا يعقلون هذا، وأيضا - فمن أين أضفتم إليه الأبرص؟ وقال بعضهم: لا يؤمن من المجنون قتل صاحبه؟ قلنا: هذا في الفاسق - بلا شك - أخوف، فردوا النكاح بالفسق؟ فلاح فساد قولهم جملة^(٤).

(١) الأم: ٩١/٥، الحاوي الكبير: ٣٤٠/٩، الوسيط في المذهب: ١٥٩/٥، مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه: ١٥١٦/٤، المغني لابن قدامة: ١٨٥/٧، الشرح الكبير على متن المقنع: ٥٦٧/٧، الفقه على المذاهب الأربعة: ١٦٥/٤.

(٢) ينظر: المحلى: ٢٨٣/٩.

(٣) صحيح البخاري: ١٠/١٥٨ برقم (٥٣٨٠) كتاب الطب، باب الجذام.

(٤) ينظر: المحلى: ٢٨٣/٩.

٢. ما روي عن زيد بن كعب بن عجرة قال «تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحا بياضا فقال: البسي ثيابك والحقي بأهلك»^(١).

وأجيب عنه: قال ابن حزم: بأن هذا من رواية جميل بن زيد وهو مطرح متروك جملة عن زيد بن كعب - وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد-، ثم هو مرسل، ثم لو صح لم يكن مخالفا لقولنا، لأننا لا نمنع الزوج من الطلاق قبل الدخول وبعده إن شاء^(٢).
أدلة القول الثاني:

١. عن الشعبي قال: قال علي بن أبي طالب ﷺ: "أيا رجل تزوج امرأة مجنونة أو جذماء أو برصاء أو بها قرن فهي امرأته، إن شاء طلق وإن شاء أمسك"^(٣).

وأجيب عنه: بأن هذا الحديث لم يروه غير الدار قطني في السنن^(٤).

أدلة القول الثالث:

استدلوا بما روي عن أيوب السخيتاني قال: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي قَلَابَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَعَرَضَ لَهَا طِبًّا أَوْ جُنُونًا؟ قَالَ: هَذِهِ امْرَأَةٌ أُبْتُلِيَتْ فَلْتَصْبِرْ^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٢٥٧/٧، قال البيهقي: في سنده جميل بن زيد، وهو مختلف فيه، قال البخاري: لم يصح حديثه. وقال ابن حجر: فيه جميل بن زيد، وقد اضطرب فيه، وهو ضعيف. ينظر: التلخيص الحبير: ١٣٩/٣.

(٢) ينظر: المحلي: ٢٨٤/٩.

(٣) سنن الدارقطني، باب المهر، ٣٩٩/٤ برقم (٣٦٧٥) وإسناده منقطع، عامر الشعبي لم يسمع علياً. ينظر: التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار: ٣٧٤.

(٤) ينظر: المحلي: ٢٨٥/٩.

(٥) المصدر نفسه: ٢٨٥/٩.

الرأي الراجح:

والراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، من أن للرجل والمرأة الخيار بفسخ النكاح إذا وجد أحدهما بالآخر عيوباً قد تكون منفرة، والذي يؤيد ذلك الأثر المروي عن سيدنا علي عليه السلام والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني:

تزويج المريض الموقن بالموت

ذكر ابن حزم عن الإمام مالك قوله: "يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول، فإن لم يدخل بها فلا شيء لها، فإن دخل بها فلها صداق مثلها في ثلث ماله، بما استحل من فرجها، ولا ميراث لها منه البتة، فإن مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الإحداد ولا ميراث لها، فإن صح من مرضه -وقد كان دخل بها- فأرى أن يفارقها، وإن صح من مرضه جاز النكاح، وكذلك لا يجوز للمريضة أن تتزوج ولا يرثها الذي يتزوجها -دخل بها أو لم يدخل- ولها الصداق عليه إن دخل بها"^(١).

وتعقب ابن حزم عليه بقوله: "وهذا تقسيم لا نعرفه عن أحد قبله!"^(٢).

تحرير محل الخلاف:

اختلف الفقهاء في مسألة جواز نكاح المريض الذي يئس من شفائه على

قولين:

القول الأول: لا يجوز نكاحه إذا كان مريضاً يمنع القضاء في ماله إلا في الثلث، وإن لم يدخل بها ففرق بينهما ولأ مهر لها وإن كان دخل بها فلها بما استحل من فرجها في ثلث ماله تبدأ به قبل الوصايا والعنق ولأ ميراث لها منه، ولو تزوجت وهي مريضة لم يجز نكاحها، ويفرق بينهما ولها

(١) المحلى: ١٥٥/٩، المدونة: ١٧٠/٢، الذب عن مذهب الإمام مالك: ٤٠٤/١.

(٢) المحلى: ١٥٥/٩.

المهر كاملاً إن دخل بها ولما يرثها إن ماتت من مرضها، روي ذلك عن عطاء وابن أبي ليلى والليث بن سعد، وبه قال الإمام مالك^(١).

القول الثاني: نكاحه جائز ولما يجاوز بها مهر مثلها ومهرها دين من جميع المال كسائر الديون، وإذا ثبت صحة النكاح ثبت كذلك صحة الصداق واستحقاق كل من الزوجين إرث الآخر، روي ذلك عن ابن مسعود، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وابن حزم^(٢).

أدلة القول الأول:

١. احتجوا بأنه ليس للمريض أن يدخل على أهل الميراث من يشركهم فيه^(٣).

ورُدّ: بأن التي تزوج في مرضه قد تموت هي قبله فيرثها فيزيد بذلك الورثة في ميراثهم^(٤).

٢. واستدلوا بالقياس، فقالوا: قسنا نكاح المريض على طلاقه؟^(٥) ورُدّ عليهم: قسم الخطأ على الخطأ، ثم أخطأتم في القياس؛ لأنكم أجزتم طلاق المريض وورثتموه بعد ذلك، فإن أردتم إصابة القياس فأجيزوا نكاحه، وامنعوه الميراث مع ذلك^(٦).

(١) ينظر: الحجة على أهل المدينة: ٥٠٤/٣، التهذيب في اختصار المدونة: ٢٠٦/٢، الكافي في فقه أهل المدينة: ٥٤٨/٢، الفقه الإسلامي وأدلته: ٦٦٧٩/٩.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي: ١٩٥/٦، البحر الرائق: ١٦٩/٣، الحاوي الكبير: ٤٢٧/٩، الكافي في فقه الإمام أحمد: ٣٩/٣، المحلى بالآثار: ١٥٣/٩، الفقه الإسلامي وأدلته: ٦٦٧٩/٩.

(٣) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٥٢/٤١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٢/٤١.

(٥) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ٦٩٨١/٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩٨١/٩.

أدلة القول الثاني:

١. قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١).

وجه الدلالة: أباح الله تعالى ورسوله ﷺ النكاح، ولم يخص في القرآن، ولا في السنة: صحيحا وصحيحة من مريض ومريضة^(٢).

٢. روي عن نافع مولى ابن عمر ؓ أنه قال: "كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها تطليقة، ثم إن عمر بن الخطاب ؓ تزوجها بعده، فحدث أنها عاقر لا تلد، فطلقها قبل أن يجامعها، فمكثت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهما، ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتشارك نساءه في الميراث، وكان بينها وبينه قرابة"^(٣).

الرأي الراجح:

والراجح والله تعالى أعلم، هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء؛ من أن الزواج يصح؛ لأن الخطاب عام، فلم يخص الله ﷻ مريضا من صحيح؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾؛ ولأنه ليس كل مريض موقن بالموت يموت، فالقول بحرمانه من الزواج فيه تعدد على حقوقه، والله تعالى أعلم.

(١) سورة النساء، من الآية: ٣.

(٢) ينظر: المحلى لابن حزم: ١٥٥/٩.

(٣) لم أظفر بهذا الأثر إلا في: الأم للشافعي: ٢٩٣/٨.

المطلب الثالث:

نكاح المحلل^(١)

ذكر ابن حزم عن الإمام مالك قوله: "إن نوى الزوج الثاني أن يتزوجها ليحلها للأول، فهو نكاح فاسد، ولها عليه المهر الذي سمي لها، ولا تحل بوطئه للأول"^(٢).

وتعقب ابن حزم على الإمام مالك، بقوله: "أما احتجاج المالكيين بما ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم فهو كله عليهم لا لهم، ثم إنهم قد خالفوا عمر رضي الله عنه في ذلك، فلا يرون فيه الرجم"^(٣).

تحرير محل الخلاف:

لا خلاف بين الفقهاء في أن المطلقة ثلاثة لا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتكح زوجا غيره نكاحا صحيحا، ويدخل بها الزوج الثاني دخولا حقيقيا، لكنهم اختلفوا فيما إذا كان الزواج الثاني القصد منه إرجاعها للزوج الأول، فهل يصح هذا النكاح؟ وتعود المرأة لزوجها الأول؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن النكاح باطل ويفرق بينهما، روي ذلك عن: عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم، والحسن، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب وطاوس، والنخعي، وقتادة، والليث، والثوري، وابن المبارك، وهو رواية عن: الأوزاعي، وإليه ذهب: مالك، وأحمد، والزيدي^(٤) وهو قول للشافعي، إلا أنه قال: أن يشترط

(١) نكاح التحليل أو المحلل: هو أن يتزوج شخص المرأة المطلقة ثلاثاً بقصد التحليل لزوجها الأول، فيطؤها ثم يطلقها لينتزوجها زوجها الأول. ينظر: بداية المجتهد: ٤٤/٢، وشرح منتهى الإرادات: ٣٩/٣، ٤٠، وكشاف القناع: ٥٤/٣.

(٢) ينظر: المحلى: ٤٣٠/٩، بداية المجتهد: ٤٥/٢، والمنقذ: ٢٩٩/٣، وشرح الموطأ للزرقاني: ٢٦/٤، والكافي: ٢٣٨ ومواهب الجليل: ٧٨/٣.

(٣) المحلى: ١٢/١٩٥.

(٤) ينظر: بداية المجتهد: ٤٥/٢، والمنقذ: ٢٩٩/٣، وشرح الموطأ للزرقاني: ٢٦/٤، والكافي: ٢٣٨ ومواهب الجليل: ٧٨/٣، والمغني: ٥٧٤/٧، وشرح منتهى الإرادات: ٣٩/٣ و ٤٠، وكشاف القناع: ٥٤/٣ والسيل الجرار: ٣٧٦/٢، والروضة الندية: ١٩/٢، والدراري المضيئة: ٢٥٩/٢، وسبل السلام: ١٢٧/٣ والمحلى: ١٨١/١٠، وتفسير القرطبي: ١٥٠/٣.

ذلك في العقد على أنه إذا اهلها فلا نكاح بينهما كأن يقول: زوجتك ابنتي إلى أن تطأها، أو إلى أن تحلها للأول، فإذا أطلتها فلا نكاح بينكما^(١).

القول الثاني: العقد صحيح والشرط باطل، إلا أنه يكره ذلك ولزوجها إمساكها فإن طلقت حلت لزوجها الأول، وهو رواية عن الأوزاعي، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٢).

القول الثالث: إن التحليل إذا اشترط قبل العقد لا في نفس العقد فالنكاح صحيح، وتحل به لزوجها الأول نوى ذلك في نفسه أو لم ينوه، روي ذلك عن أبي ثور، وإليه ذهب الشافعي في قول، وابن حزم^(٣).

الأدلة ومناقشتها:

أدلة أصحاب القول الأول ومناقشتها:

١- ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له)^(٤).

وجه الاستدلال من الحديث: دل الحديث على تحريم النكاح بقصد التحليل، لان اللعن لا يكون إلا لمن يفعل المحرم، والمحل والمحل له فعلاً ما نهى الشرع عنه، لذا يكون فعلهما باطلاً^(٥).

٢- ما رواه عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: (إن رفاعة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ينظر: المجموع: ٢٥٥/١٦ وما بعدها، والحاوي: ٣٣٢/٩، ٣٣٣، وحلية العلماء: ٣٩٩/٦ وما بعدها وروضة الطالبين: ١٢٧/٧.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ١٨٧/٣، ومجمع الأنهر: ٤٣٩/١، وتبيين الحقائق: ٢٥٩/٢ والاختيار: ١٥١/٣، والهداية: ١١/٢، وحاشية ابن عابدين: ٤١٤-٤١٥، تفسير القرطبي: ١٥٠/٣.

(٣) ينظر: الحاوي: ٣٣٣/٩، والمجموع: ٢٥٥/١٦، والمحلّى: ١٨٠/١٠ ونيل الأوطار: ٢٧٦/٦.

(٤) سنن أبي داود: ٢٢٧/٢، وسنن ابن ماجه: ٦٤٢/١، ونصب الراية: ٢٣٨/٣، والترمذي بشرح تحفة الأحوذى: ١٨٦/٢، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٥) شرح سنن أبي داود لابن رسلان: ٣٣١/٩، فتح الباري لابن حجر: ٣٢٦/١٢.

فقلت: يا رسول الله، إنها كانت تحت رفاة فطلقها آخر ثلاث تطليقات، فتزوجت بعد عبد الرحمن بن الزبير، وإنه والله ما معه مثل الهدبة، وأخذت بهدبة من جلبابها، فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً، فقال: لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاة؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته، ثم جاءته بعد، فأخبرته انه قد مسها، فمنعها أن ترجع إلى زوجها الأول ثم قال: إن كان ألمٌ بها ليحلها لرفاعة، فلا يتم له نكاحه مرة أخرى، ثم أتت أبا بكر وعمر في خلافتها فمناهاها، متفق عليه واللفظ لمسلم^(١).

وجه الاستدلال: أن رسول الله ﷺ قد منع امرأة رفاة من أن تعود إليه، خشية أن يكون ألمٌ بها ليحلها لرفاعة مع أنه لم يكن هناك اشتراط للتحليل، أو نية له، حيث قال: فلا يتم له نكاحه، فمن باب أولى أن يكون هذا النكاح محرماً إذا وجد شرط التحليل أو نيته قبل العقد أو في أثناءه^(٢).

٣- ما رواه عقبه بن عامر^(٣) عن النبي ﷺ أنه قال: (ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل والمحلل له)^(٣).
وجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ سمي المحلل بالتيس المستعار لخصه ما يقوم به، وهذا نص واضح الدلالة على بطلان زواج التحليل^(٤).

(١) صحيح البخاري، ٤٢/٧ برقم (٥٢٦٠) كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث، صحيح مسلم، ١٠٥٦/٢ برقم (١٤٣٣) كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة لمطلقها حتى تتكح زوجها غيره... .

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٣٩٠/٧، فتح الباري لابن حجر: ٤٦٦/٩.
(٣) سنن أبي داود: ٢٣٤/٢، وابن ماجه: ٣٦٨/٣ والدارقطني: ٢٥١/٣، والمستدرک: ٢١٧/٢ ونصب الرأية: ٢٣٩/٣، وصححه الزيلعي وقال: الحديث صحيح من عند ابن ماجه، فان شيخ ابن ماجه يحيى بن عثمان ذكره ابن يونس وأنتى عليه بعلم وضبط وأبوه عثمان بن صالح المصري ثقة.

(٤) ينظر: التمهيد لابن عبد البر: ٣٣١/٨، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٣٦/٢٠.

٤- ولأنه نكاح على شرط إلى مدة معلومة فكان أغلظ فساد من نكاح المتعة، لجهالة مدته، الإصابة فيه مشروطة لغيره، مما جعله ذلك أن يكون هذا النكاح منقطعاً قبل غايته فوجب أن يكون باطلاً^(١).

أدلة أصحاب القول الثاني:

ما روي عن النبي ﷺ: (لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له)^(٢). وجه الدلالة: إن تسمية الشارع للزوج الثاني محلاً، دليل على صحة النكاح، لأن المحلل هو المثبت للحل، فلو كان النكاح فاسداً لما سماه الشارع محلاً، وكان النكاح باطلاً، أمّا الكراهة فهي للعن الوارد في الحديث^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال: أن النبي ﷺ، إنما سمي المحلل محلاً؛ لأنه قصد التحليل في موضع لا يحصل فيه الحل، ولو كان محلاً في الحقيقة والآخر محلاً له لما لعنهما رسول الله ﷺ، لأنهما فعلاً ما نهى عنه الشرع، والنهي يقتضي تحريم ما نهى عنه، ثم إن اللعن لا يكون إلا على فعل محرم، والحرمة في باب النكاح تقتضي عدم صحة العقد^(٤).

أدلة أصحاب القول الثالث:

ما رواه الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن سيرين: (أن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً، وكان مسكين أعرابي يقعد بباب المسجد، فجاءته امرأة فقالت له: هل لك في امرأة تنكحها وتبيت معها الليلة، فإذا أصبحت فارقتها قال: نعم ومضى فتزوجها، وبات معها ليلة فقالت له: سيقولون لك إذا أصبحت فارقتها، لا تفعل فإني مقيمة لك ما ترى، واذهب إلى عمر، فلما أصبح أتوه وأتوها، فقالت لهم: كلموه فأنتم آتيتم به، فقالوا له: فارقتها فأبى، وذهب إلى عمر ﷺ فأخبره، فقال له:

(١) ينظر: الحاوي: ٣٣٣/٩، وحلية العلماء: ٣٩٩/٦، والمغني: ٥٧٥/٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: الاختيار: ١٥١/٣ ونصب الرأية: ٢٤٠/٣، والمغني: ٥٧٨/٧، وتحفة الأحوذى:

٢٦٥/٤.

(٤) ينظر: المغني: ٥٧٨/٧.

إلزم زوجته، وإن رابوك بريبة فائتتي، وبعث عمر رضي الله عنه إلى المرأة التي مشت لذلك. أي الوساطة، فنكل بها، وكان الأعرابي يغدو ويروح إلى عمر رضي الله عنه في حلة، فيقول له عمر رضي الله عنه، الحمد لله الذي كساك ياذا الرقعتين حلة تغدو فيها وتروح ^(١).

وجه الدلالة: أمضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا النكاح، على الرغم من اشتراط التحليل قبل العقد، مع حصول نية واعتقاد المفارقة بعد النكاح، ولم ينكر ذلك أحد على عمر، فدل ذلك على أنه إجماع على صحة النكاح الذي يشترط فيه التحليل قبل العقد.

واعترض على هذا الاستدلال من وجهين:

أ- إن ابن سيرين وإن كان مأموناً لم ير عمر رضي الله عنه ولم يدركه، وأيضاً فليس فيه أن ذا الرقعتين قصد التحليل، ولا نواة وقد وافق ذلك ما نوته زوجته ^(٢) يؤيد ذلك: رغبة المرأة إذ أمرته ألا يطلق وأن يذهب إلى عمر رضي الله عنه ويخبره بذلك.

ب- هذا الأثر يعارضه قول عمر رضي الله عنه حيث قال: لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها. فعمر رضي الله عنه، ما أخبر بهذا إلا لفساد مثل هذا النكاح، وإلا لما استحقا عليه الرجم ^(٣).

الرأي الراجح:

بعد عرض أقوال وأدلة الفقهاء الذي أراه راجحاً في حكم هذه المسألة أن نكاح التحليل باطل، وذلك لان الشرع ما شرع شروط الحل لتحليل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول، إلا لحكمة وهي زجر الرجل وردعه عن تطليق زوجته ثلاثاً، حتى لا يسلك سبيل الطلاق الثلاث إذا أراد مفارقة زوجته، وأن هناك طريق شرعي يمكن له أن يسلكه، وهو الطلاق الرجعي والبائن بينونة صغرى، وأن زواج المحلل بالمطلقة

(١) السنن الكبرى: ٢٠٩/٧.

(٢) ينظر: تحفة الأحوذى: ٢٧٦/٤ والمجموع: ٢٥٦/١٦.

(٣) ينظر: تحفة الأحوذى: ٢٧٦/٤.

ثلاثاً بقصد إحلالها لزوجها الأول، يناقض حكمة الشارع الحكيم، لهذا أبطلت الشريعة نكاح المحلل حتى تتحقق حكمة الشرع الحكيم وهو الردع والزجر. ولأن ما في هذا النكاح من هتك المروءة وقلة الحمية، والدلالة على خسة النفس وسقوطها، لما يجعل هذا النكاح يدخل مدخل السفاح الذي كان الصحابة يعدونه على عهد رسول الله ﷺ.

المطلب الرابع:

النكاح على شرط

ذكر ابن حزم عن الإمام مالك قوله: "إن اتفقا على شيء إذا تزوجها على حكمها أو حكمه جاز، فإن لم يتفقا يفسخ قبل الدخول ولها مهر مثلها بعد الدخول"^(١). وتعقب ابن حزم على الإمام مالك، بقوله: "هذا شرط فاسد، لأنه مجهول، قد يمكن أن تحتكم هي بجميع ما في العالم، وقد يمكن أن يحتكم هو بلا شيء، فما كان هكذا فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل، والنكاح عليه باطل مفسوخ"^(٢).

تحرير محل الخلاف:

اختلف الفقهاء فيمن تزوج امرأة على شرط، كأن لا يخرجها من بلدها، أو لا يتزوج هو عليها، أو لا تتزوج هي من بعده، أيصح النكاح مع عدم الوفاء بذلك الشرط، أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن النكاح صحيح والشرط لغو، فلا يلزم أحد منهما الوفاء بشيء من هذه الشروط، روي ذلك عن: علي عليه السلام، وربيعة، والشعبي، والحسن، وسعيد بن المسيب، وابن سيرين، وأبي الزناد، وعطاء، وقتادة، والليث، والثوري،

(١) ينظر: المحلى: ١٢٤/٩، شرح مختصر خليل: ١٩٥/٣.

(٢) المحلى: ١٢٤/٩.

وهو رواية عن: عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والزهري، وعمر بن عبد العزيز، واليه ذهب: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي^(١).

القول الثاني: إنه يجب الوفاء بالشرط، فإن لم يفعل فلها فسخ النكاح، روي ذلك عن: ابن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمر بن العاص رضي الله عنه، وأبي الشعثاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وطاوس، والأوزاعي، وإسحاق، واليه ذهب: أحمد، والإباضية^(٢).

القول الثالث: إن الشرط باطل، والنكاح باطل مفسوخ، وبهذا قال ابن حزم^(٣).

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

١. ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما كان من شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل)^(٤).
٢. وما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً)^(٥).

(١) ينظر: شرح فتح القدير: ٣/٣٥٠، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٣/١٧٧، الأم:

٥/٧٤، المهذب: ٢/٤٧، المحلى: ٩/٥١٦، فتح الباري: ٩/٢١٧.

(٢) ينظر: اختلاف العلماء: ١/١٧٧، المغني: ٧/٧٤، بداية المجتهد: ٢/٤٤، شرح صحيح مسلم،

للإمام النووي: ٩/٢٠١، شرح النيل: ٦/٢٨٦.

(٣) ينظر: المحلى: ٩/١٢٤.

(٤) صحيح البخاري: ٢/٩٠٤، برقم (٢٠٦٠) كتاب: البيوع، باب: إذا اشترط شروطاً في البيع لا

تحل، سنن ابن ماجه: ٢/٨٤٢، كتاب: العتق، باب: المكاتب.

(٥) سنن الترمذي: ٣/٦٣٤، برقم (١٣٥٢) كتاب: الأحكام، باب: ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في

الصلح بين الناس، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، السنن الكبرى للنسائي: ١٠/١٥٠،

برقم (١٤٢١) كتاب النكاح، باب: الشروط في النكاح.

وجه الدلالة من الحديثين: إن أي شرط يخالف كتاب الله فيحل الحرام، ويحرم الحلال فهو باطل. والسكنى في البلد أو الخروج منها الى غيرها، أو زواج أكثر من واحدة حق أثبتته الله تعالى للزوج، وزواجها بعده حق ثابت للزوجة، فإذا اشترط إسقاط شيء من ذلك، فإنما هو إسقاط لما أثبتته الشارع، فيبطل الشرط^(١).

٣. ما روي عن أم مبشر رضي الله عنها: أن النبي ﷺ خطب امرأة البراء ابن معرور ﷺ فقالت: إني شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعده. فقال النبي ﷺ: (إن ذلك لا يصلح)^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:

ما صح عن عقبه بن عامر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج)^(٣).

قالوا: ولأنه شرط لها فيه نفع ومقصود لا ينافي مقصود النكاح فصح، كالزيادة في المهر، فإن لم يف به فلها فسخ النكاح؛ لأنه شرط لازم في عقد، فثبت حق الفسخ بفواته، كشرط الرهن في البيع^(٤).

واستدل أصحاب القول الثالث: بما روي عن أبي هريرة، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، أَوْ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفَى مَا فِي صَحْفَتَيْهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا»^(١).

(١) ينظر: فتح الباري: ٢١٩/٩، وفقه الإمام سعيد بن المسيب: ١٨٥/٣.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني: ٢٩/٢، برقم (١١٨٦) معجم البراء بن معرور، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. ينظر: مجمع الزوائد: ٢٥٥/٤.

(٣) صحيح البخاري: ٩٧٠/٢، كتاب: الشروط، باب: الشروط في المهر ثم عقدة النكاح، برقم (٢٥٧٢)، وصحيح مسلم: ١٠٣٥/٢، كتاب: النكاح، باب: الوفاء بالشروط في النكاح، برقم (١٤١٨).

(٤) ينظر: الكافي، لابن قدامة: ٥٥/٣.

وجه الدلالة: من اشترط ما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو شرط باطل، وإن عقد عليه نكاح فالنكاح باطل^(٢).

الترجيح:

والذي يبدو لي راجحاً هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن الشرط لغو والنكاح صحيح، فلا يلزم به شيء؛ وذلك لقوة الأدلة التي استدلووا بها، وكذلك لو قلنا بأن الإيفاء بهذه الشروط واجبة لوقوع الكثير من الأزواج في حرج، ولربما يطرأ على الزوج ظروف قاهرة تمنعه من الوفاء بهذه الشروط، ومنها البقاء في المكان نفسه أو الدار، والله تعالى أعلم.

=

(١) صحيح مسلم، ١٠٣٠/٢، برقم (١٤٠٨) كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها...

(٢) ينظر: المحلى: ١٢٤/٩.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وبعد... يمكن القول إن البحث توصل إلى بعض النتائج، وهذه أهمها:

١. وجدت واضحاً من خلال تعقبات ابن حزم في هذه المسائل، أنه يغلب على طبعه الحدة والجرأة على خصومه وإصدار الأحكام عليهم دون رؤية خاصة في موقفه من الإمام مالك كما سبق في هذه الدراسة، وإن جرأة ابن حزم وحدته طبع متأصل فيه لم يسلم منه أحد من الأئمة الأربعة وغيرهم من المجتهدين (كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين).
٢. ينقل ابن حزم نقل الكلام مجتزأً أحياناً عن الإمام مالك وبينى عليه التعقب.
٣. بعض العبارات والمفردات التي يستخدمها ابن حزم الظاهري فيها صعوبة في فهم معناها وقد يعود ذلك إلى أن هذه الألفاظ هي كانت متداولة في زمنه.
٤. وجدت تعقبات ابن حزم في بعضها في مكانها وكان منصفاً فيها وبعضها في غير محلها.
٥. إن ما ذكره ابن حزم في مسألة فسخ النكاح بعد صحته من أن المرأة لا يفسخ نكاحها بشيء من العيوب فيه إضرار بالمرأة وسلب لحريتها، والتضييق عليها ظلماً.
٦. وجدت أن ابن حزم يعقب على الإمام مالك في مسألة تزويج المريض أنه تعقب في غير محله وفيه نظر؛ لأن هنالك من وافق الإمام مالك فيما روي عن عطاء، وابن أبي ليلى، والليث بن سعد.
٧. إن ما ذهب إليه ابن حزم في مسألة نكاح المحلل من أن التحليل إذا اشترط قبل العقد لا في نفس العقد فالنكاح صحيح، فإن هذا قد يفتح الباب ليكون وسيلة لكثير من الناس في اتخاذ هذا الأمر حيلة شرعية.

٨. إن ما تعقب به ابن حزم على الإمام مالك في مسألة النكاح على شرط، بأن ما اشترطه الإمام مالك هذا شرط فاسد؛ لأنه مجهول، وتعقبه في غير محله؛ لأنه إذا تزوجها على حكمه أو حكمها إنما يكون ذلك محددًا تحت سقف مهر المثل.

وبعد، فلا أدعي أنني ابتدعت جديدًا، ولا جئت بالكمال، فإنَّ كلَّ إنسان لا بد له أن يخطأ، مهما حاول تجنب هذا الخطأ، وحسبي أنني اجتهدت، فإن أصبت فيفضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فإني استغفره تعالى وأتوب إليه من الخطأ والزلل والشطط. وله الحمد في الأولى والآخرة والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين وأصحابه الميامين.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تح: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر (راجعهُ ووجد منهج التعليق والإخراج) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٢. أحكام القرآن: أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ميزه وجمعه من كلام: الإمام أبي عبد الله المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، حققه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي، دار الذخائر، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
٣. أحكام القرآن: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤. الإرشاد إلى سبيل الرشاد: محمد بن أحمد بن أبي موسى الشريف، أبو علي الهاشمي البغدادي (ت ٤٢٨هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
٥. الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تح: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٦. أسنى المطالب في شرح روض الطالب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
٧. أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك»: أبو بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي (ت ١٣٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢.

٨. الإشراف على نكت مسائل الخلاف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت٤٢٢هـ)، تح: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١٠. الأم: للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١١. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٢، د.ت.
١٢. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري (ت٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
١٣. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشيد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن احمد الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٥. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٦. التاج والإكليل لمخصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت٨٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م.

١٧. التبصرة: علي بن محمد الربعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي (ت ٤٧٨هـ)، دراسة وتح: د. أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
١٨. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البادعي فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.
١٩. تحفة الفقهاء: محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٠. تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب (من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي)، رسالة ماجستير للطالب منصور سلمان.
٢١. التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس رحمه الله: عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجلاب المالكي (ت ٣٧٨هـ)، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٢. تفسير القرآن: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٢٤. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: أحمد الردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن احمد بن عرقه الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، دار الفكر.
٢٦. حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي واحمد البرلسي عميرة دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢٧. الحاوي الكبير: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تح: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٨. الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية: أبو الطيب محمد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ)، تعليق: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ضبط نصه وحققه وقام على نشره: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٢٩. دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)، عالم الكتب، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٠. الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية للشيخ زين الدين العاملي بإشراف وتصحيح حسن الفاروبي، منشورات دار التفسير، قم، ط ٩، ١٤٢٩هـ.
٣١. روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط ٣، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
٣٢. زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٣٣. السنن الكبرى للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي الخرساني أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٤. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، ط١.
٣٥. الشامل في فقه الإمام مالك: بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض، أبو البقاء، تاج الدين السلمي الدميريّ الدميّطيّ المالكي (ت ٨٠٥هـ)، ضبطه وصححه: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٣٦. الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي أبو الفرج شمس الدين (ت ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
٣٧. العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، تح: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٨. العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله بن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (ت ٧٨٦هـ)، دار الفكر.
٣٩. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ٥١٧هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٤٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤١. فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت ١٨٦١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر.
٤٢. الفقه الإسلامي وأدلته: الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٤.
٤٣. الفواكه الدواني: أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (ت ١١٢٦هـ)، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٤٤. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: الدكتور سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، سورية، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٥. الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تح: محمد محمد احميد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، السعودية، ط٨، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٤٦. كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس الهوتي (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
٤٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٥٧١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٤٨. المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهيل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣.
٤٩. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت ٩٥٦هـ)، تح: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥٠. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥١. المحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تح: الشيخ احمد محمد شاكر، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٥٢. المدونة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٣. معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلنجي، حامد صادق قنبيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥٤. المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، تح: حميش عبد الحق، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، د.ت.
٥٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٦. المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٥٧. المقدمات الممهدة: أبو الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥٨. المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣٢هـ.
٥٩. الوجيز في الفقه الإسلامي، للدكتور وهبة الزحيلي، ط٣، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

References:

- Abdul Aziz bin Omar bin Awad, Abu Al-Baqa, Taj Al-Din Al-Salami Al-Damiry Al-Damiry Al-Damiati (1429 AH-2008)
- Abu Jib, S. "The Fiqh Dictionary, Language and Idiom" Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 2nd edition, (1408 AH-19880)
- Al-Afriqi, M. "Lisan al-Arab" (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut, 3rd edition. (1414 AH)
- Al-Amili, Z. "Al-Rawdah Al-Bahiya, Sharh Al-Lum'a Al-Dimashqiyyah" supervised and corrected by Hassan Al-Faroubi, Dar Al-Tafsir publications, Qom, 9th edition, (1429)
- Al-Andalusi, A. "The local imam". (d. 456 AH), edited by: Sheikh Ahmed Muhammad Shaker, Commercial Office for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.
- Al-Asqalani, A. "Al-Mahra's Conquest of Innovative Benefits from the Ten Parties" (d. Zuhair bin Nasser Al-Nasser (reviewed and unified the method of commentary and directing) King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, Medina, and the Center for the Service of the Sunnah and the Prophet's Biography, Medina, 1st edition, (1415 AH-1994)
- Al-Baghdadi, M. "Guidance to the Path of Righteousness" (d. 428 AH), edited by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Al-Risala Foundation.
- Al-Bahr al-Ra'iq, explaining the treasure of minutes: Zain al-Din bin Ibrahim bin Muhammad, known as Ibn Najim al-Masri (d. 970 AH), Dar al-Kitab al-Islami.
- Al-Basri, A. "Al-Ain" (d. 170 AH), investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal Library and House, Dr. T.
- Al-Bayhaqi, A "Rulings of the Qur'an" (d. 458 AH), distinguished and collected it from the words of: Imam Abi Abdullah Al-Muttalib Muhammad bin Idris Al-Shafi'i (d. 204 AH), verified and commented on by: Abu Asim Al-Shawami, Dar Al-Dhakhaer, 1st edition, (1439 AH-2018)
- Al-Dasouki's footnote on the great explanation: Muhammad bin Ahmed bin Arqa al-Dasouqi al-Maliki (d. 1230 AH), Dar Al-Fikr.
- Al-Hafid, A. "The Beginning of the Mujtahid and the End of the Muqtadid". known as Ibn Rushd (d. 595 AH), Dar al-Hadith, Cairo, (1425 AH-2004)
- Al-Hafiz Ibn Hajar's reflections on other scholars through his book Tahdheeb Al-Tahdheeb (From the beginning of the letter Alif to the end of the letter Za), a master's thesis by the student Mansour Salman.
- Al-Hanafi, A. "Bada'i al-Sana'i fi Tartib al-Shari'a" House of Scientific Books, Beirut (1987)

- Al-Hanbali, A. "Equity in knowing the most correct from the dispute" (885 AH), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 2nd edition, d.t.
- Al-Hanbali, M. "The minutes of the beginning of the end to explain the end known as Sharh Muntaha al-Iradat" (d. 1051 AH), the world of books, (1414 AH – 1993)
- Al-Houti, M. "Scouting the mask on the body of persuasion" Mansour bin Yunus bin Salah al-Din bin Hassan bin Idris (d. 1051 AH), Dar al-Kutub al-Alami.
- Al-Jawzi, J. "Zaad Al-Masir in the Science of Interpretation" (d. 597 AH), edited by: Abd Al-Razzaq Al-Mahdi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1st edition, (1422H)
- Al-Kishnawi, A. "The easiest of perceptions, "Explanation of the Guidance of the Traveler in the Doctrine of the Imam of Imams Malik" (d. 1397 AH), Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, 2nd edition.
- Al-Madani, M "Al-Modawana" Malik bin Anas bin Malik bin Amer. (d. 179 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1st edition, (1415 AH-1994)
- Al-Makki, S. "Al-Umm" (d. 204 AH), Dar Al-Maarifa, Beirut, (1410 AH-1990)
- Al-Maliki, A. "Al-Fawakit Al-Dawani" Ahmed bin Ghanem bin Salem bin Muhanna Shihab Al-Din Al-Nafrawi Al-Azhari (d. 1126 AH), Dar Al-Fikr, (1415 AH-1995)
- Al-Maliki, B. "Al-Shamel in the jurisprudence of Imam Malik" Bahram bin Abdullah.(805 H). Edited by: Ahmed
- Al-Maliki, M. "Supervising Jokes on Dispute Issues" (d. 422 AH), edited by: Habib bin
- Al-Maliki, M. "The provisions of the Qur'an" (d. 543 AH), reviewed by Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 3rd edition, (1424 AH-2003)
- Al-Mawaq, M. "The crown and wreath of Mukhasar Khalil" House of Scientific Books, Beirut (1994)
- Al-Mawardi, H. "Al-Hawi Al-Kabir" (d. 450 AH), edited by: Sheikh Ali Muhammad Moawad and Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgoud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, (1419 AH-1999)
- Al-Nawawi, A. "Rawdat al-Talibeen and Umdat al-Mufti" (d. 676 AH), edited by: Zuhair al-Shawish, Islamic Office, Beirut, Damascus, Amman, 3rd Edition, (1412 AH-1991)
- Al-Qurtubi, A. "Al-Istethkar" (d. 463 AH), edited by: Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Moawad, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, (1421 AH-2000)

- Al-Qurtubi, A. "Al-Jami' Ahkam Al-Qur'an (Tafsir Al-Qurtubi)". (d. 671 AH), Edited by: Ahmed Al-Radouni and Ibrahim Atfayyesh, Egyptian Book House, Cairo, 2nd edition, (1384 AH-1964)
- Al-Qurtubi, A. "Al-Muqaddamat Al-Muamhidat" Abu Al-Walid Muhammad bin Ahmad bin Rushd (d. 520 AH), Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st edition, (1408 AH-1988)
- Al-Samarqandi, A. "Tuhfat al-Fuqaha'" Muhammad bin Ahmad bin Abi Ahmad Abu Bakr Alaa al-Din (d. 540 AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiya, Beirut, Lebanon, 2nd edition, (1414 AH-1994)
- Al-Sarkhasi, M. "Al-Mabsout" Muhammad bin Ahmed bin Abi Suhail Shams al-Amamah (d. 483 AH), Dar al-Ma'rifah, Beirut, (1414 AH-1993)
- Al-Shafi'i, A. "Fath Al-Bari Explanation of Sahih Al-Bukhari". Dar Al-Maarifa, Beirut, (1379AH)
- Al-Shafi'i, M. "Interpretation of the Qur'an: Abu Al-Muzaffar" (d. 489 AH), Edited by: Yasser bin Ibrahim, and Ghoneim bin Abbas bin Ghneim, Dar Al-Watan, Riyadh, Saudi Arabia, 1st edition, (1418 AH-1997)
- Al-Shafi'i, S. "The singer of the need to know the meanings of the words of the platform". Cairo Library, Egypt (1968)
- Al-Shanqeeti, A. "The lights of the statement in clarifying the Qur'an with the Qur'an" (d. 1393 AH), Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution, Beirut, Lebanon, (1415 AH-1995)
- Al-Sharh al-Kabeer on the board of the masked: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ahmad bin Qudamah al-Maqdisi al-Hanbali Abu al-Faraj Shams al-Din (d. 682 AH), Dar al-Kitab al-Arabi for publication and distribution.
- Al-Tabsrah: Ali bin Muhammad Al-Rubaie, Abu Al-Hassan, known as Al-Lakhmi (d. 478 AH), study and study by: Dr. Ahmed Abdul Karim Naguib, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar, 1st edition, (1432 AH-2011)
- Al-Yamani, M. "The torrent flowing over the flower gardens" (d. 1250 AH), Dar Ibn Hazm, 1st edition.
- Al-Zuhaili, W. "Al-Wajeez in Islamic Jurisprudence" 3rd edition, (1427 AH-2006)
- Branching in the jurisprudence of Imam Malik bin Anas, may God have mercy on him: Obaidullah bin Al-Hussein bin Al-Hassan Abu Al-Qasim Ibn Al-Jallab Al-Maliki. House of Scientific Books, Beirut (2007)
- Crown of the bride from the jewels of the dictionary: Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Razzaq al-Husayni, Abu al-Fayd, nicknamed Murtada, al-Zubaidi (d. 1205 AH), edited by a group of investigators, Dar al-Hidaya.
- Explanation of the explanation of the correct mosque: Ibn Siraj al-Din Abu Hafis Omar bin Ali bin Ahmad al-Shafi'i al-Masry (d. 804 AH), edited

- by: Dar Al-Falah for Academic Research and Heritage Investigation, Dar Al-Nawader, Damascus, Syria, 1st edition, (1429 AH-2008)
- *Fath al-Qadir: Kamal al-Din Muhammad ibn Abd al-Wahed al-Siwasi, known as Ibn al-Hammam (d. 1861 AH), Dar al-Fikr for printing and publishing.*
 - *Hanafī, O. "Explaining the Facts, Explanation of the Treasure of the Minutes and Hashiyat al-Shalabi" (d. 1021 AH), Al-Kubra Al-Amiri Press, Cairo, 1st edition, (1313)*
 - *Hashita Qalyubi and Amira: Ahmed Salama al-Qalyubi and Ahmad al-Barulsi Amira, Dar Al-Fikr, Beirut, (1415 AH – 1995)*
 - *Islamic jurisprudence and its evidence: Dr. Wahba Al-Zuhaili, Dar Al-Fikr, Damascus, 4th edition.*
 - *Lexicon of the Language of Jurists: Muhammad Rawas Qalaji, Hamid Sadiq Quneibi, Dar Al-Nafais for Printing, Publishing and Distribution, 2nd edition, (1408 AH-1988)*
 - *Siddiq Khan, A. "Al-Durar Al-Bahiya, Al-Rawdah Al-Nada, and Al-Talaat al-Radiyah" Abu al-Tayyib Muhammad (d. 1307 AH), commentary: The scholar of hadeeth Sheikh Muhammad Nasir al-Din al-Albani corrected Ali bin Hassan bin Ali bin Abdul Hamid al-Halabi al-Athari. Dar Ibn al-Qayyim for publication and distribution , Riyadh, Saudi Arabia, 1st edition, (1423 AH-2003)*
 - *Taher, Dar Ibn Hazm, 1st edition, (1420 AH – 1999)*
 - *The Arbitrator and the Great Ocean: Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayeda al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, (1421 AH-2000)*
 - *The Great Sunnahs of Al-Bayhaqi: Ahmed bin Al-Hussein bin Ali Al-Khurasani Abu Bakr Al-Bayhaqi (d. 458 AH), edited by: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 3rd edition, (1424 AH-2003)*